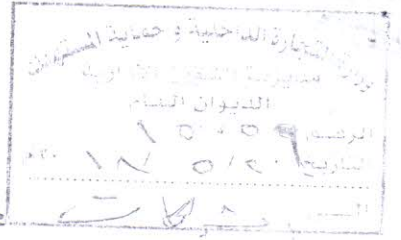


محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
للمصرف الدولي للتجارة والتمويل
المنعقدة بتاريخ 2018/5/14



محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المنعقدة بتاريخ 2018/5/14

بناءً على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، عقدت الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل اجتماعها السنوي في نادي الشرق في تمام الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2018/5/14 وذلك بحضور مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك السيد محمود حيشة و السيدة جورجيت النصر و الذين تم تسميتهما بموجب كتاب الوزارة المذكورة برقم 1/12/1532/6231 بتاريخ 2018/5/14 وكذلك حضور كل من السادة:

مندوبي هيئة الأوراق و الاسواق المالية و هما كلاً من السيدة كنده حاتم و السيد علاء يوسف .

و مندوبي مصرف سورية المركزي و هما الآنسة ريم القباي و السيدة سوما العلي و الآنسة ديمة ملحم .

و قد ترأس الجلسة السيد تيسير الزعبي نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل ، و قد افتتحت الجلسة بالترحيب بالسادة المساهمين الذين حضرو الاجتماع ، ثم اوضح ان هذا الاجتماع كان من المقرر ان يتم عقده بشكل غير عادي لمناقشة زيادة رأس المال الا انه تم العدول عن ذلك لكون الموضوع مازال بحاجة للنقاش مع السادة هيئة الأوراق و الاسواق المالية و السادة مصرف سورية المركزي ، ومن ثم تم تعيين السيدين أحمد عليوات و حبيب يارد كمراقبي تصويت و السيد محمد بشار الابرش كمقرر للجلسة .

و من ثم انتقل السيد رئيس الجلسة إلى الطلب من مندوبي وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك بيان ما اذا كان النصاب القانوني متوفراً ام لا ؟

و قد اوضح المندوبين ان النصاب القانوني متوفر اذ بلغت نسبته 70,37% و الشروط الأخرى متوافرة ايضاً من حيث الاعلان عن الدعوة و تعديلها في صحيفتين يوميتين و لمرتتين متتاليتين ، و حضور غالبية السادة اعضاء مجلس الادارة وفق ما ينص عليه قانون الشركات .

و بعد ذلك تلا السيد رئيس المجلس جدول الاعمال و تمت الموافقة عليه ، و من ثم تمت مناقشته بنداً تلو الآخر .

البند الأول : سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

تلا السيد رئيس الجلسة تقرير مجلس الادارة ، حيث اوضح ان المصرف حقق هذا العام ارباحاً رغم استمرار الظروف السياسية و الأمنية التي انعكست على اداء المصرف في السنوات السابقة ، و السبب يعود الى تحسن الوضع الأمني في المناطق التي يسيطر عليها المصرف و الى تحسن المؤشرات المصرفية التي توضح قوة القاعدة المالية للمصرف ومن بين هذه المؤشرات:

تحقيق ارباحاً تشغيلية وذلك بعد استيعاب الخسائر الناجمة عن فروقات القطع حيث بلغت الارباح الصافية قبل الضريبة 3.01 مليار ليرة سورية و لتصبح 2.2 مليار ليرة سورية بعد الضريبة.
زيادة الموجودات لتصبح 139,4 مليار ليرة سورية أي بزيادة مقدارها 11,8% عن السنة الماضية 2016 .



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.



- زيادة حقوق الملكية لتصبح 16,5 مليار ليرة سورية .
- بلغ اجمالي المخصصات لمواجهة المخاطر 13,4 مليار ليرة سورية.
- نسبة كفاية رأس المال وتعادل 20,4% وهي اعلى من النسبة المقررة من مصرف سورية المركزي البالغة 8%.
- نسبة السيولة بكافة العملات و البالغة 103% في حين ان النسبة المقررة من المركزي لا تزيد عن 30%.
- مؤشر الكفاءة المصرفية بلغت 41,2% .

و هذه الارقام تدل على سلامة الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في زيادة قاعدته الرأسمالية ، و قد انعكس ذلك على ارتفاع القيمة السوقية للسهم الواحد للمصرف في سوق دمشق للاوراق المالية في نهاية عام 2017 لتصبح 807,28 ل.س مقابل 160 ل.س للسهم الواحد في نهاية عام 2016 .

و اضاف السيد رئيس الجلسة بأنه قد تم فتح فرع المصرف في منطقة حوش بلاس بعد اعادة تأهيله ليصبح عدد فروع المصرف العاملة 21 فرعاً من أصل 31 فرع و حالياً يتم اعادة تأهيل فرع حمص وفرع حلب الجميلية.

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة .

تلا مدقق الحسابات القانوني السادة شركة حصريّة ومشاركوه ارنست و يونغ شهادة المحاسب القانوني ، حيث اوضح أن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة ، من كافة النواحي الجوهرية ، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2017 و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

و انتهى الى طلب المصادقة على البيانات المالية.

البند الثالث: مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية و المصادقة عليهما.

تم فتح باب المناقشة للسادة المساهمين لتقديم استفساراتهم و أية أسئلة لهم و قد كانت كما يلي:

المساهم السيد عمر هائب الحسيني : قدم شكره و ثنائه على اداء مجلس الادارة و على اداء السيد الرئيس التنفيذي للمصرف مع الاشارة الى ان النتائج المحققة من قبل المصرف والتي تعتبر جيدة جداً في ضوء زيادة الاحتياطيات لتصبح حوالي 2,5 مليار ليرة سورية و انخفاض النفقات مقارنة مع نفقات المصارف الاخرى مع طلبه بالسعي لزيادة عدد الفروع و افتتاح المعلقة منها في ضوء تحسن الظروف الراهنة ، و العمل على المحافظة على العاملين في المصرف.

المساهم السيد وليد الاحمر : اوضح بأن المصرف يعتبر من أوائل المصارف في سورية وتعتبر مسيرته متميزة و هي ناجمة عن الاستقرار في السياسات و ثبات في العمل ، و هو المصرف الوحيد الذي حقق ربحاً صافياً الأمر الذي يعتبر مؤشراً إيجابياً جيداً في حين طرح عدد من التساؤلات كما يلي :

- حجم المخصصات الكبير و البالغ 13,4 مليار ليرة سورية متمنياً ان يتم تحويل جزء منها الى الارباح او عكسها كزيادة على رأس المال.
- طلب التوضيح فيما يتعلق بحجم محفظة المصرف لجهة الديون المتعثرة و الجهود المبذولة للتحصيل و ما اذا كان هناك احتمالات لديون متعثرة جديدة.






- ما هي الاجراءات المتخذة من قبل المصرف لتطبيق المعيار رقم 9/ من المعايير المحاسبية، و بيان ما اذا كان

المصرف جاهزاً لذلك و هل تم تطبيق هذا المعيار سيكون له انعكاس على عمل المصرف.

- العمل على تطوير الكادر البشري في المصرف و تسائل عن اذا كانت هناك خطة للمحافظة عليه .

المساهمة السيدة غادة غالي : تساءلت عن الارباح و متى سيتم توزيعها و عن الاسباب التي تدعو المصرف الى فتح فروع كثيرة في محافظة دمشق ، اذ ان ذلك يعتبر انفاقاً متزايداً لجهة الرواتب و النفقات و غير ذلك من الأمور مما ينعكس على حجم الأرباح .

المساهم السيد فراس سقا اميني : طرح موضوعان يتعلقان بشركة المركز المالي الدولي للخدمات و الوساطة المالية التابعة للمصرف كونه كان موظف سابق بالشركة و لم يجدد عقد العمل معه و استفسارته كانت كما يلي:

- أشار إلى نسبة دوران العمالة بالشركة في ضوء الاستقالات الحاصلة خلال السنوات السابقة مبرراً ذلك إما بوجود مشكلة إدارية ترتبط بالرواتب و المكافآت أو هل هناك عدم حسن اختيار للعاملين.

- كما أشار إلى أن جميع شركات الوساطة المالية لديها محفظة خاصة بما للتداول الأسهم و بما يسهم في تحقيق الأرباح حيث لم تتم الموافقة من قبل إدارة الشركة على مقترحه لجهة الإستثمار برأسمال الشركة من خلال شراء أسهم محفظة الشركة بدلاً من إيداعه كوديعة في إحدى المصارف مشيراً إلى لو أنه تم الموافقة على مقترحه بصفته خبير في مجال الأوراق المالية لكان تحقق أرباح للشركة بحدود 80 مليون ل.س كما ان رأسمال الشركة و كونه بقي وديعة لدى إحدى المصارف فقد حقق ذلك أيضاً خسائر شبه محققة نظراً لفرق تقييم القطع .

المساهم السيد غسان تسامحجي : أشار إلى ضرورة توزيع جزء من الأرباح على المساهمين و بما يسهم في تعويضاتهم .

المساهم السيد خلدون عرفه : طرح عدد من الإستفسارات و كما يلي :

- مبرر إنخفاض أرباح المصرف مقارنة بالسنة الماضية إذ بلغت ارباح هذا العام /3,01/ مليار ليرة سورية في حين بلغت في العام السابق 2016 ما يعادل /7,1/ مليار ليرة سورية.

- آلية معالجة نسبة السيولة الكبيرة و البالغة /103%/ مما يعني وجود نسبة مقدارها 73% غير موظفة في ضوء أن النسبة المقررة بمتطلبات المركزي يجب أن لا تزيد عن 30%.

المساهم السيد زياد مسلماني : أثار عدد من التساؤلات التالية :

- مُضي /8/ سنوات و لم يتم توزيع أية أرباح على المساهمين مع إنخفاض في سعر سهم بالتالي لا يوجد أي عائد حققه المساهم .

- ارتفاع نفقة المصاريف عمومًا و مصاريف إجتماعات مجلس الإدارة خصوصاً حيث بلغت /107/ مليون ليرة سورية وهذا المبلغ ينعكس على أرباح المصرف.

- مبرر انخفاض سعر السهم للمصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث لا يعتبر سعره مرتفعاً إذا ما تمت مقارنة مع باقي المصارف .

- إن نفقات المصرف تزداد سنة تلو الأخرى و هذا ما يدعو للتساؤل عن مبرر هذه الزيادة وهل هي الأقل مقارنة مع نفقات المصارف الاخرى.



و بعد انتهاء استفسارات و أسئلة السادة المساهمين أعلن السيد رئيس الجلسة إغلاق باب المناقشة وطلب من السيد الرئيس التنفيذي للمصرف الأستاذ سلطان الزعبي الإجابة و التوضيح على جميع استفسارات حيث بين الآتي :

بداية شكر جميع المساهمين ممن أثنوا على أداء المصرف و على أداءه شخصياً مع تنويهه إلى أن هذا الشكر و الثناء يجب أن يشمل زملائه فريق العمل بالمصرف أيضاً .

- أما فيما يتعلق بالمخصصات فإن المصرف لديه القناعة التامة بأن حجم المخصصات مرتفع إلا أنه و في ضوء عدم وضوح الرؤية مع وجود ضبابية في ظروف العمل المصرفي نظراً للأزمة و بالتالي فإن الإستمرار بسياسة اقتطاع المخصصات هدفه مواجهة المخاطر و حالما تتحسن الأحوال الإقتصادية في البلاد سيصار إلى عكس هذه المخصصات.

- كما أوضح فيما يتعلق بحجم محفظة الديون غير المنتجة في المصرف و التي تبلغ حالياً 8 مليارات ليرة سورية أي ما يعادل 28% حيث حققت تراجع كبير مقارنة بالأعوام السابقة و هذا التراجع يعتبر مؤشر جيد و النسبة الحالية للديون غير المنتجة مقبولة مقارنة مع البنوك الأخرى التي تصل فيها الديون غير المنتجة لنسبة 75% كما أشار الرئيس التنفيذي إلى أن المصرف يعي خطورة الديون غير المنتجة فأحدث في ضوء ذلك وحدة خاصة لتحصيل هذه الديون وعليه تم تحصيل ما يعادل 5/ مليارات ليرة سورية و يعتبر ذلك عمل غير مسبوق.

- أما فيما يخص تطبيق المعيار رقم 9/ فإن المصرف جاهز للعمل بموجبه و التعديلات الجارية عليه و نحن بانتظار صدور قرار من مصرف سورية المركزي للمباشرة بالتطبيق .

- كما أكد على أن المصرف الدولي حريص كل الحرص على تطوير الكادر البشري تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي و هو لا يألو جهده في تهيئة البديل و تدريب العاملين و تخصيص الإعتمادات المالية لذلك و لا يقتصر التدريب على الدورات الداخلية و إنما يشمل أيضاً إيفاد الموظفين للخارج من أجل اكسابهم للخبرات و المهارات المصرفية .

- أما فيما يتعلق بتوزيع الأرباح فقد بين أنه و في ضوء الأوضاع الراهنة فالسياسة التي يتبعها المصرف هي سياسة تحفظية تخدم بالنهاية مصلحة المساهمين و هذه السياسة متمثلة بأخذ مخصصات الأمر الذي يعزز من المركز المالي للمصرف و هناك دراسة لإمكانية تحويل ما يعادل 40% من المخصصات لعكسها كزيادة على رأسمال المصرف و بالتالي إستفادة المساهمين من توزيعات أسهم مجانية تعادل الأرباح التي هي حق من حقوقهم كما أضاف إلى أن المصرف في بدايات سنوات الأزمة حقق خسائر و بالتالي لا بد من إطفاء هذه الخسائر قبل البدء بتوزيع الأرباح .

- أما فيما يتعلق بعدد الفروع الكثيرة فقد بين أن المصرف لا يقدم على فتح فروع جديدة إلا بعد اعداد دراسة جدوى إقتصادية تبين مدى الحاجة لإفتتاح أي فرع في أي منطقة و بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي يتم إفتتاح الفرع و أضاف إلى أن جميع الفروع التي يتم إفتتاحها قد حققت أرباحاً مما يعني صوابية قرار فتح الفروع التي يجب أن تغطي جميع المناطق و أحياء المدن السورية ويضمن تحقيق الانتشار للمصرف .

فيما يتعلق بما تم طرحه بخصوص شركة المركز المالي الدولي للخدمات و الوساطة المالية فقد بين السيد الرئيس التنفيذي بداية أن جميع النقاط المثارة تعنى بها الهيئة العامة لشركة المركز المالي و ليس للهيئة العامة للمصرف و بالرغم من ذلك فقد وضح عن ما تم إثارته و استغرب عن كيفية تقديم مقترح يطلب فيه تخصيص رأسمال الشركة لإستخدامه كمحفظة للتداول بالأسهم بدلاً من ربطه كوديعة لدى إحدى المصارف بعائد ممتاز دون أية مخاطر فهذا من جانب و من جانب آخر فكيف

سيتم تحقيق عائد محدود (80) مليون ليرة للشركة و حجم التداول بالسوق المالي خلال سنوات الأزمة لا يتجاوز مبلغ (2) مليون في الجلسة الواحدة في حين لم يتم فهم المقصود من الاستفسار المتعلق بأن إبقاء رأسمال الشركة كوديعة بالليرة السورية حقق خسائر شبه محققة نظراً لفرق تقييم القطع في حين أن رأس مال الشركة هو أصلاً بالليرة السورية العملة الوطنية و على كل الأحوال تم الطلب من المساهم السقا أميني مراجعة ادارة المصرف حال لديه أية استيضاحات أو استفسارات تخص شركة المركز المالي .

هذا و اختتم السيد الرئيس التنفيذي ردوده على التساؤلات المطروحة بالتأكيد على أن وضع المصرف في عام 2017 أفضل من العام السابق إذ :

- حقق المصرف أرباحاً تشغيلية حقيقية .
- تم استرداد الاموال المسروقة من المصرف .
- تم استرداد جزء كبير لا يستهان به من الديون المتعثرة .
- ارتفاع قيمة سهم المصرف مقارنة مع المصارف الأخرى التقليدية .
- المصرف سيعمد إلى توظيف السيولة المرتفعة لديه من خلال ودائع لدى البنوك المحلية و ستستخدم هذه السيولة في إعادة الإعمار إما مباشرة أو من خلال تجمعات بنكية تمنح قروض ذات حجم كبير .

ومن ثم طلب السيد رئيس الجلسة التصويت على البندين الاول و الثاني فأقرت الهيئة العامة بالإجماع كل من تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات .

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم .

عرض السيد رئيس الجلسة بأن المصرف و بعد استطلاع قائمة الخاسبين القانونيين (المدققين) قد أرتأى إختيار السيد أحمد رضوان شرابي كمدقق للحسابات لتدقيق الحسابات السنوية للمصرف و على أن يتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه هذا و بعد المناقشة و التداول فقد قررت الهيئة العامة بالإجماع تعيين السيد شرابي مدققاً لحسابات المصرف للعام 2018 و على أن يتم تحديد بدل أتعابه من قبل مجلس الإدارة.

البند الخامس : تكوين الإحتياطيات .

أوضح السيد رئيس الجلسة بأن مبلغ الإحتياطي القانوني للمصرف الذي تم تكوينه لهذا العام بلغ /637/ مليون ليرة سورية و كذلك بلغ الإحتياطي الخاص /637/ مليون ليرة سورية و كل من المبلغين في حدود 10% من الأرباح حيث سيصار إلى تدوير 4.2 مليار ليرة سورية للخسائر المحققة و 3.4 مليار تمثل الخسائر الخاصة بفروقات القطع الاجنبي إلى الأرباح المدورة غير المحققة .

هذا و بعد المناقشة تقرر بالإجماع الموافقة على ذلك و الإستمرار بتكوين الإحتياطيات .

البند السادس :تعيين السيد واسكين عجميان / ممثل بنك الإسكان - الأردن عضواً لمجلس الإدارة بديلاً عن السيد يوسف النعمة .

أوضح السيد رئيس الجلسة بأنه وبعد الحصول على موافقة السادة مصرف سوريا المركزي بموجب كتابها رقم 3124/16 ص تاريخ 2018/04/26 على تسمية السيد واسكين عجميان ممثل بنك الإسكان في عضوية مجلس إدارة



المصرف الدولي للتجارة و التمويل و ذلك عن الفترة المتبقية لولاية المجلس علماً أن السيد واسكين عجميان من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1995 من جامعة الأردن / عمان علماً أن لديه باع طويل في الأعمال المصرفية أهمها :

- نائب رئيس تنفيذي للأعمال المصرفية / بنك الإسكان الأردن حالياً .
- مدير دائرة الخدمات المصرفية العالمية (الأردن ، لبنان ، مصر)
- عضو في لجنة إدارة الأردن العليا، لجنة المخاطر التشغيلية، ولجنة الأصول والموجودات.
- ترأس ودعم لجنة التنمية المستدامة في البلاد وحصل على جائزة المسؤولية المجتمعية من مجموعة بنك ستاندرد تشارترد.

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك و تمت الموافقة أصولاً.

البند السابع : اقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2017 والبحث في تعويضات عام 2018 .

بين السيد رئيس اللجنة أن تعويضات السادة أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت في نهاية عام 2017 /103,992,366/ ل.س أما في عام 2018 فإن المجلس يقترح أن تكون هذه التعويضات كما يلي :

- أ - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ (1,000,000) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة .
 - ب - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل.س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل إجتماع لجنة .
- و عليه و بعد المناقشة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إقرار تعويضات 2017 و اعتماد تعويضات عام 2018 و هي كما يلي :

- أ - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ (1,000,000) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة .
 - ب - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل.س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل إجتماع لجنة .
- البند الثامن : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

تم الموافقة بإجماع الهيئة العامة على إبراء ذمة السادة رئيس و أعضاء المجلس .

واختتم الإجتماع بتمام الساعة الخامسة عشر من اليوم ذاته الموافق 2018/5/14

رئيس الجلسة

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مراقبي التصويت

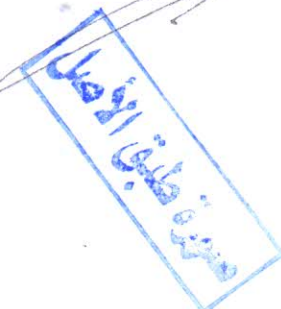
مقرر الجلسة

تيسير الزعجل

محمود حشيشة / جورجيت النصر

أحمد عليوات / حبيب يارم

محمد بهياري الأبرش



سجل الأعمال رقم ١٩٧٤ / ٢٠١٨
تاريخ ٢٠١٨ / ٥ / ١٤